العلاقات الإيرانية - التركية في عهد محمد خاتمي١٩٩٧ – ٢٠٠٥

أ.م. حيدر عبد الواحد ناصر الحمداوي م.م. محمد حسن عبيد

كلية التربية للبنات/ جامعة البصرة

الملخص

يتناول البحث العلاقات الإيرانية التركية منذ القدم وتطور تلك العلاقات السياسية أثناء وبعد قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ ، من خلال التركيز على الموقف التركي من الثورة الإيرانية ، وما أتسمت به العلاقات طبقاً لذلك بالشد والجذب بين الجانبين ، والتي قسمت الى ثلاث فترات الاولى ١٩٧٩– ١٩٨٩ ، والثانية ١٩٨٩ – ١٩٩٧ والثالثة ١٩٩٧ – ١٩٩٩ ، حيث تبادل مسؤولي البلدين زيارات عديدة وطرحوا فيها عدة مقترحات لإستقرار العلاقات فيما بينهما ، وبالفعل شهدت تحسناً ملحوظاً في النواحي السياسية والاقتصادية ، كما سلط الضوء على تعزيز التعاون في علاقات الدولتين ، وذلك بالتوقيع على أتفاقية أمنية في نيسان ٢٠٠١ ، وفيه قدمنا دوافع الاتفاقية ومحاورها الرئيسة وأبعادها على كلا البلدين وكذلك على الصعيدين الاقليمي والدولي .

Iranian - Turkish relations under Mohammed Khatami 1997-2005

Assist .Prof. Abdul Wahid Nasser Al Humaidawi

Assist .Lect. Mohammad Hassan Abeed

College of Education for Women/ University of Basrah

Abstract

The study deals with the relations between Iran and Turkey since ancient times and the development of these political relations during and after the Islamic Revolution in Iran in 1979, by focusing on the Turkish position of the Iranian revolution and the relations characterized by the relationship between the two sides, 1989 , 1997-1997 and 1997-1999 . The two officials exchanged visits and put forward several proposals for the stability of their relations . Aa on the security agreement in April 2001 and in which we made the motives of the Convention and the main axes and dimensions on both countries, as well as at the regional and international levels .

المقدمـة

تكتسب العلاقات التركية الإيرانية أهمية قصوى منذ مئات السنين ، لان كلاً من تركيا وإيران يكونان بالاشتراك مع الدول العربية ما يسمى بمنطقة الشرق الأوسط ، وتحيط جغرافيا تركيا وإيران بالمنطقة العربية من الشمال والشرق ، فتتداخلان معها بوشائج التاريخ والحضارة المشتركة على نحو قلما تتوافر في مناطق جغرافية أخر ، وعلى الرغم من ذلك لم تشهد العلاقات الإيرانية التركية في تاريخنا المعاصر أزمات حادة ولا حروب دامية ولا أنقطاعات طويلة كما كانت مع العراق مثلاً ، وذلك خلافاً لتاريخها الطويل المشوب بالحروب الواسعة بدءاً من حروب الفرس والرومان البيزنطيين قبل الإسلام إلى حروب الصفويين والعثمانيين في القرون الأخيرة ، ألا أن المنطقة التي تعرف حالياً باسم تركيا والمنطقة التي توصف باسم إيران شهدت ومنذ القدم تنافساً وتداخلاً وتعاوناً بين شعوبهما ، فقد جاور الفرس في الألفية الأولى قبل الميلاد اليونانيين ومن ثم الرومييين ودارت حروب طاحنة بينهما أدت في النهاية إلى أنهيار الإمبراطورية الفارسية على يد الفاتحين العرب المسلمين في القرن السابع الميلادي ، كما هاجرت العديد من القبائل التركية بعد الإسلام من آسيا الوسطى إلى إيران والأناضول وقد عرف هؤلاء في إيران بالأتراك الاذريين والقشقائيين والخليج ، وبعد ذلك حكم الأناضول السلاجقة الأتراك ومن ثم العثمانيون الذين وسعوا رقعة إمبراطوريتهم ، خاصة بعد سقوط الحكم البيزنطي واستيلائهم على عاصمتهم القسطنطينية، ونتيجة لذلك خاضت الإمبراطورية الفارسية والإمبراطورية العثمانية حروباً عدة أدت في النهاية إلى رسم حدودها الراهنة التي لم تتغير بشكل أساسي منذ ثلاث قرون .

وفي مطلع القرن العشرين كان كمال أتاتورك [١] مثالاً ونموذجاً يحتذي به ، والشاه رضا البهلوي[٢] في أسلوب حداثته وديكتاتوريته وتعامله مع الحضارة الأوربية الوافدة ، ودخل ابنه الشاه محمد رضا البهلوي في تحالفات مع تركيا في إطار حلف بغداد (السنتو) العسكري في الخمسينات من القرن المنصرم ، وعلى الرغم من قيام الثورة الإسلامية في إيران في العام ١٩٧٩ ، لم تتأثر العلاقات الإيرانية التركية كثيراً بتداعيات تلك الثورة ، قياساً بعلاقاتها مع سائر جيرانها العرب وغير العرب ، إذ لم تحاول إيران تصدير ثورتها إلى تركيا العلمانية ؛ لأنها

كانت المنفذ الوحيد لإيران إلى أوربا وهذا ما حصل جلياً خلال الحرب العراقية – الإيرانية التي دامت ثمان سنوات (١٩٨٠– ١٩٨٨) ، إذ كانت إيران بأمس الحاجة إلى مثل ذلك المنفذ ، ونتيجة لذلك لا نشاهد أي توتر حاد في العلاقات التركية الإيرانية خلال القرن المنصرم خلافاً لما وقع بين إيران والعراق أو مع أفغانستان ، بل ومع باكستان والدول العربية المجاورة لها من الجنوب .

وعلى الرغم من ذلك وصلت موجة الثورة الإسلامية إلى تركيا، غير إن المثقفين الإسلاميين في هذا البلد لم يتأثروا ببعدها الراديكالي ، قدر ما تأثروا ببعدها الثقافي الإسلامي كتأثرهم بكتابات المفكر الديني علي شريعتي مؤسس حركة حرية إيران ، وأول رئيس وزراء بعد قيام الثورة الإسلامية الإيرانية مهدي بازركان [٣] والمفكر الديني عبد الكريم سروش ، لأن المثقفون الدينيون الذين يسيطرون على الحكومة في تركيا ، كانوا قد شهدوا تجربة تختلف عن تجربة نظرائهم الإيرانيين ، إذ يسعون لإسلمة نظام يعتبر العلمانية إيديولوجيته ومؤسسة الجيش مرجعيته الأساسية ، وذلك يعد خلافاً لتوجه معظم الإصلاحيين والمثقفين الدينيين في إيران الذين يسعون لعلمنة النظام الأصولي الإسلامي الذي تعتبر مؤسسة رجال الدين مرجعيته الأساسية، ويبدو إن لا المثقفين الدينيين في تركيا يهيمنون على كل السلطة ولا أقرانهم الإيرانيين، إذ تواجه الفئة الأولى منافساً وشريكاً في الحكم هي القوات المسلحة وتواجه الفئة الثانية القوات الأصولية المتشددة ، ومع ذلك فقد أحتلت تركيا مكانة لها خصوصيتها في الرؤية الإيرانية ، بعد أن كانت العلاقات بين الجانبين متذبذبة ولمدة أثنان وعشرون عاماً منذ أنتصار الثورة الإسلامية في إيران مابين مهادنة وصراع خفي تارة ومعلن تارة أخرى ، فهي ليست بالدولة المعادية ، كما كان الحال مع العراق في ذلك الوقت وليست بالشريك الاستراتيجي كما في الجارة سوريا .

أولاً : العلاقات الإيرانية التركية في العهد الحديث :

لا شك في إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية دولة لها ثقلها الإقليمي والدولي سواء من حيث موقعها الاستراتيجي وإمكاناتها البشرية والاقتصادية أو حتى تأثيرها السياسي في المنطقة،

وكل ذلك كان له الأثر الكبير في أرتباطاتها وعلاقاتها الدولية والإقليمية ، فضلاً عن إستراتيجيتها الساعية لأن تكون قوة مهيمنة في المنطقة وهذا ما جعلها تصطدم بقوى إقليمية ودولية ، وكانت تركيا هي من أبرز تلك القوى ، أما الجمهورية التركية فهي لا تقل أهمية عن الجمهورية الإسلامية ، لأنها تعد من أهم الدول في الشرق الأوسط سواء من الناحية الجغرافية أو حتى من الناحية الجيوبولتيكية ، فضلاً عن كونها عضواً في حلف الناتو .

تعد تركيا وإيران من أبرز الدول الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية تحديداً وتأثيرها الواضح فيها لما تمتلكه من روابط دينية وتأريخية تستدعي حضورهما ، فضلاً عن الأهمية الإستراتيجية للمنطقة ، لكونها منطقة جاذبة ومتداخلة المصالح والمطامح للدول الإقليمية ولعل لهذه الأسباب وغيرها برزت الحاجة لتواجد الدولتين في المنطقة .

لقد مرت كل من تركيا وإيران بمراحل مماثلة تقريباً في تاريخهما الحديث ، حيث شهد البلدان ثورتين في مطلع القرن العشرين ، الأولى أدت إلى انبثاق الدولة التركية الحديثة على أنقاض الإمبراطورية العثمانية والثانية أدت إلى ظهور الدول الشاهنشاهية البهلوية على يد الشاه رضا بهلوي .

وفي ضوء المتغيرات التي حصلت في المنطقة بعد عام ٢٠١١ ، شهدت العلاقات التركية الإيرانية نوعاً من التنافس، ومن هنا برزت نقاط الإلتقاء والإختلاف في توجهات الدولتين، سواء على الصعيد السياسي أو الإقتصادي أو الأمني ، لذلك يحتم واقع الأمر تحديد النقاط المختلف أو المتفق عليها وفقاً لمصالح الدولتين .

فأن كلا الدولتين يمتلكان القدرة على التأثير في مجريات الأحداث ، لا سيما الدول التي حصل فيها التغيير بعد عام ٢٠١١ أو التي مازالت تعاني من ذلك ، ونتيجة للمؤثرات الدولية والإقليمية الضاغطة بإتجاه محاولات إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط الكبير ، كل ذلك يحول دون تطور العلاقات السياسية نحو الأفضل ، لذلك التزمت الدولتان بأطر التعاون بعيداً عن الأزمات التي قد تحصل في المنطقة ، وجعل العلاقات تتمحور نحو مرحلة جديدة مفعمة بالمصالح .

ومن الواضح أنه كلما ساءت الأمور ينقذ الاقتصاد العلاقات التركية الإيرانية من التدهور ويعيدها لدبلوماسية تحييد الخلافات ، وكما يبدو أن البلدين محكومان بأطر التعاوف اكثر من نقاط الخلاف التي تطفو على السطح بين فترة وأخرى ، وأنهما سيتعاملان مع نقاط الاتفاق أكثر من غيرها .

ومن المرجح أن تشهد العلاقات بين البلدين نوعاً من التقارب ونبذ الخلافات مستغلة الواقع العربي المتردي لتأمين مصالحهما وفق رؤى منهما ، نظراً لغياب القوى العربية على الساحة الاقليمية والدولية

وقد حاول الشاه رضا بهلوي في الربع الثاني من القرن العشرين أن يقلد كمال أتاتورك في تحديث المجتمع ، وذلك بعد زيارة قام بها إلى تركيا ، ونتيجة لذلك تعززت العلاقات الإيرانية – التركية في عهد الشاه محمد رضا بهلوي ، وتطورت بشكل ملموس إلى أن وصلت إلى مرحلة التحالف العسكري بسبب وجودهما في حلف بغداد إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، وقد بقى البلدان حليفين استراتيجيين للغرب أمام الإتحاد السوفيتي حتى بعد إنحلال حلف بغداد وتحويله إلى حلف اقتصادي وصف بـ (الايكو) يضم بلداناً أخرى منها الباكستان وأفغانستان ودول آسيا الوسطى .

ثانياً : الثورة الإسلامية الإيرانية وتركيا :

أصاب القلق القادة الأتراك عقب قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ بقيادة الإمام الراحل (روح الله الخميني)[٤] ، وذلك بعد خمسين عاماً من العلاقات الممتازة بين البلدين ، ففي أعقاب الثورة كان لتركيا أهتمامان رئيسان : أولهما الخوف من تصدير الفكر الإسلامي الأصولي للسياسة التركية والثاني الخوف من فشل الثورة ، وهو ما قد يؤدي إلى تفتت إيران وظهور كيان كردي مستقل . [٥]

وبعد عام من الثورة الإيرانية شهدت تركيا أنقلاباً عسكرياً ، كان يهدف إلى تنصيب حكومة أكثر حزماً ، في فترة تصاعدت فيها المخاوف بشأن تزايد الفكر الإسلامي والقومية

الكردية واليسار التركي ، وبعد عشرة أيام فقط من أستيلاء الجنرالات الأتراك على السلطة قام نظام صدام حسين بالدخول في معركة مع جارته إيران ، وهذا بدوره يمنح مصداقية لوجهة النظر القائلة بان القوات المسلحة التركية قررت اتخاذ إجراء أستباقي ؛ تفادياً لتدهور الموقف في تركيا ، على الرغم من أن تركيا سعت خلال الحرب العراقية – الإيرانية (١٩٨٠– ١٩٨٨) إلى التمسك بحالة من الحياد التام بين طرفي الحرب ، وفي الوقت ذاته حاولت تطوير العلاقات الاقتصادية مع طهران. (٦)

ومن جانبها أعتمدت إيران كلياً على الأراضي التركية لمواصلاتها المتنوعة مع الغرب وتلبية حاجاتها التجارية والاقتصادية والعسكرية ، إذ كانت إيران بأمس الحاجة إلى مثل هذا المنفذ ، سيما بأن الطرق الأخرى ومنها الطريق البحري من الخليج كان غير أمن بالنسبة للإيرانيين ، وقد أستغلت تركيا تلك الحالة لصالحها وأنتفعت منها كثيراً .

ويعود السبب في ذلك إلى عدة عوامل منها مبادرة الولايات المتحدة الأمريكية والغرب لإيجاد الخط الأخضر – الإسلامي – الحائل في جنوب الاتحاد السوفيتي قبل أنهيار وحاجة إيران للمواصلات البرية والجوية مع أوربا والتي عادة ما تكون عن طريق تركيا تؤمن من خلالها بعض حاجياتها الاقتصادية ، سيما أثناء الحرب مع العراق ، فضلاً عن وجود عناصر تركية أذرية إيرانية في رأس هرم السلطة – ملكية كانت أم إسلامية – تسعى دوماً لتوطيد علاقات طهران مع بني جلدتها في أنقرة . (٧)

وعلى الرغم من رجوع سفراء كلا البلدين إلى طهران وأنقرة بعد انقضاء فترة استدعاء طويلة ، فانه ظلت هناك مشكلات جوهرية تعترض مستقبل العلاقات بين البلدين ، مثل توتر العلاقات السورية التركية بين الحين والأخر وهجمات الجيش التركي على شمال العراق ، إذ أثارت أنقرة غضب طهران بسبب هذا التعاون التركي مع نظام صدام حسين ، وهو تعاون أدى إلى قمع الحركات الكردية في شمال العراق في أوائل الثمانينيات ، وكانت لدى إيران مخاوف من أقليتها الاذرية ، التي يمكن للنفوذ التركي المتزايد في شمال العراق إن يمنحها الدعم ويقوي نزعتها المعادية لطهران ، والأهم من ذلك التحالف العسكري الإستراتيجي التركي الإسرائيلي ،

ومن ثم فأن تركيا ليست بالدولة المعادية كما هو الحال مع العراق وليست بالشريك الاستراتيجي كسوريا مثلاً . (٨)

ونتيجة لذلك يمكن القول أن تلك الفترة من العلاقات الإيرانية – التركية تتسم بالبرودة في المجال السياسي والدبلوماسي والأنتعاش في المجال الاقتصادي .

ومع بداية التسعينيات عاد الفتور من جديد للعلاقات الإيرانية التركية ؛ بسبب أنتهاء الحرب العراقية – الإيرانية ؛ وأزدياد قوة السياسيين الأتراك ذوي التوجهات الغربية ، ونتيجة لذلك توالت الأزمات الدبلوماسية والاتهامات التركية لإيران بإيواء محاربي حزب العمال الكردستاني ودعم الفصائل الإسلامية الراديكالية في تركيا ، كما أتهمت إيران تركيا بفتح المجال لمنظمة "مجاهدي خلق" للقيام بعمليات عسكرية ضد إيران إنطلاقاً من الأراضي التركية ، فضلاً عن الحرب الإعلامية التي تشنها الصحف التركية . (٩)

كما تأزمت تلك العلاقات أيضاً أثر أغتيالات طالت بعض الصحفيين الأتراك العلمانيين والمنتقدين للسياسات الدينية في إيران في عهد الرئيس الإيراني علي أكبر هاشمي رافسنجاني (١٩٨٩– ١٩٩٧) (١٠) والتي وجهت تركيا حينها أصابع الأتهام للسلطات الإيرانية بالوقوف وراء تلك الإغتيلات .

وعقب سقوط الاتحاد السوفيتي تزايدت حدة المنافسة بين تركيا وإيران على استقطاب النفوذ في الجمهوريات المستقلة ، والقضايا المتعلقة بمصادر الطاقة في بحر قزوين ، ومع ذلك بقيت هناك مصالح مشتركة يحرص الجانبان عليها .

وبشكل عام يمكن القول أن العلاقات الإيرانية – التركية كانت جيدة في التسعينيات حتى عام ١٩٩٧ ، على الرغم من وجود بعض التوترات بين البلدين والذي يعود سببها إلى الخلافات حول نشاط الإسلاميين بتركيا ومشكلات الانفصاليين الأكراد ، كما كانت هناك مصلحة مشتركة للبلدين بعدم قيام دولة كردية ، لذا أتفق البلدان أخيراً على محاولة الحفاظ على الاستقرار في منطقة القوقاز ، والتقت مصالحها في محاولة وقف التوسع الروسي تجاه الجنوب ، وفي عام ١٩٩٥ أنتخب نجم الدين اربكان (١١) ، زعيم حزب الرفاه الإسلامي ذو التوجه الإسلامي ،

رئيساً للوزراء في تركيا ، الأمر الذي لقي ترحيباً كبيراً في إيران ، بالنظر إلى نزعة الشك لدى أربكان في نيات الولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها ، وكان من شأن ذلك تقوية الروابط بين البلدين . (١٢)

ومع تولي أربكان رئاسة الوزارة راود الإيرانيين الأمل في توطيد العلاقات مع تركيا ، وبالفعل في أول زيارة خارجية له وقع اربكان في طهران في عام ١٩٩٦ عقداً قيمته أثنان وعشرون مليار دولار لشراء الغاز الطبيعي من إيران (١٣) ، ويقضي هذا الاتفاق بان تقوم إيران بتصدير أربعة مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي الإيراني إلى تركيا تكلفتها المبدئية ١٢٠٠ مليون دولار ، على إن تتحمل تركيا تكاليف الجزء التركي من خط الأنابيب ، فضلاً عما أبدته من أستعداد للمساهمة في تمويل بناء الجزء الإيراني من الخط (١٤) ، غير أن تلك الصفقة قد تعثرت بعد ستة أشهر من بدء سريانها ؛ لوجود اعتراضات تركية على جودة الغاز المستورد من إيران في محاولة لتخفيض سعر ذلك الغاز . (١٥)

كما عمل اربكان على إحياء آلية التنسيق السوري التركي الإيراني فيما يتعلق بالأزمة الكردية في شمال العراق ، وهو التنسيق الذي بتدعيمه كان سيغير موازين القوة في المنطقة لغير صالح إسرائيل .

وفي شباط ١٩٩٧ ألقى السفير الإيراني في تركيا خطاباً بمدينة سنجان التركية أنتقد فيه إسرائيل ، ودعا الأتراك إلى تطبيق الشريعة الإسلامية ، وكانت النتيجة كارثة سياسية خطيرة في تركيا ، في ظل احتجاج القوى المعارضة لنجم الدين اربكان والجيش التركي على التهديد الذي يمس التقاليد العلمانية للدولة ، وبدورها رفضت المؤسسة العسكرية التركية القوية التوجه الإسلامي لحكومة اربكان ، ونتيجة لذلك تدهورت العلاقات بشدة بين الجانبين ، وعلى أثرها تم طرد السفراء من أنقرة وطهران وتعليق العلاقات الدبلوماسية فيما بين شباط ١٩٩٧ إلى تموز ١٩٩٨ ، وبدأت تركيا تتحدث بانتظام عن الدعم الإيراني للمسلحين الأكراد . (١٦)

ثالثاً : تطور العلاقات الإيرانية التركية ١٩٩٧ – ٢٠٠٥ م :

عقب انتخاب محمد خاتمي رئيساً للجمهورية الإسلامية في تموز ١٩٩٧ ، قامت إيران بخطوات ملموسة لتحسين علاقاتها مع جيرانها سيما تركيا ، ولكن على الرغم من سياسات الرئيس الإيراني القائمة على إزالة التوتر بين البلدين ، ألا انه لا يوجد في الحكومة التركية موقف واحد تجاه إيران ، بما في ذلك رئيس الوزراء التركي بولند اجاويد [١٧] الشخصية العلمانية والمراكز المدعومة من قبل إسرائيل وأمريكا يرغب بتطوير العلاقات مع النظام الإسلامي المعادي لأمريكا وإسرائيل في طهران ، على الرغم من أن هناك شخصيات معتدلة كالرئيس التركي (نجدت سيزلر) ترحب بمثل هذا الأمر ، فضلاً عن وجود أوساط سياسية وصحفية تركية تعارض دوماً النظام الإسلامي في إيران وتنتقده في صفحاتها ومنابرها ، فعلى سبيل المثال أعرب بولند اجاويد عن تأييده للتظاهرات الطلابية التي حدثت في عام ١٩٩٨ ، إذ كان يتصور بأنها وبعد أحداث الشغب التي أعقبت الاعتداء على الحي الجامعي ستعم جميع أنحاء إيران وتؤدي إلى سقوط النظام ، غير انه أصيب بخيبة أمل بعد أن تصدت القوى الموالية للنظام الإسلامي لتلك التظاهرات . [١٨]

وعلى الرغم من التدهور الذي شاب علاقات تركيا وإيران ، فان كلا الطرفين كان يدرك أن ثمة مصالح سياسية مشتركة في آسيا الوسطى ويعملان على الحفاظ عليها ، ومع إلقاء تركيا القبض على الزعيم الكردي المعارض عبد الله اوجلان عام ١٩٩٩ ، خفت حدة الحديث عن دعم إيران للأكراد ، وبدأت العلاقات بالتحسن بسرعة اكبر مما كان متوقعاً لها ، وساعد على ذلك أنتخاب الرئيس محمد خاتمي في إيران ، وأحتياج تركيا المستمر إلى مصادر الطاقة الإيرانية . [١٩]

وخلال عامي (٢٠٠٠ – ٢٠٠١) كانت مشكلات بحر قزوين وأذربيجان والأكراد ابرز الملفات العالقة بين البلدين ، إذ وجدت الدولتان نفسهما في صراع حول أذربيجان ، كما أثار النفوذ المتنامي لإسرائيل في منطقة القوقاز وبحر قزوين حفيظة إيران أيضاً ، وقد اعتبرت طهران تل أبيب أحد أهم المستفيدين من خط أنابيب باكو – جيهان الذي كان يجري العمل فيه

آنذاك ، وفي الوقت نفسه كانت التدريبات العسكرية المشتركة بين تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية تثير غضب إيران ، التي كانت تنظر بقلق أيضاً إلى إمكانية حدوث تعاون بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية في حالة غزو الأخيرة للعراق . (١٩)

وعزز الانشغال الداخلي الإيراني بالصراع بين المحافظين والإصلاحيين تراجع موقف إيران وضعفه في مواجهة تلك القضايا والمخاوف ، سيما مع اشتعال الحرب على الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ ، وعزز من مخاوف إيران ما طرأ على العلاقات التركية – الروسية من تحسن عام ٢٠٠٢ ، والتوقيع على عدد من بروتوكولات التعاون بين تركيا وروسيا تغطي مجالات الأمن ومكافحة الإرهاب إلى جانب اتفاقية للتعاون العسكري المشترك(٢٠).

ولكن على الرغم من كل ذلك فان هناك تغييراً قد حدث في الحكومتين مهد الطريق لزيارة الرئيس التركي نجدت سيزار إلى إيران في شهر حزيران ٢٠٠٢ والتقارب بين البلدين الأول سياسة إزالة التوتر التي تنتهجها حكومة خاتمي والثاني رغبة الحكومة التركية في توسيع تعاونها الإقليمي مع الدول المجاورة والإسلامية . (٢١)

وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين إيران وتركيا ملياراً و٤٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠١، إذ أن الموازنة التجارية – وباحتساب النفط والغاز – هي لصالح الجانب الإيراني ، وقد سعى الرئيس التركي في تلك الزيارة لتخفيض العجز الحاصل لصالح إيران في تلك الموازنة والبالغ ٥٠٠ مليون دولار ، إذ يشكل السياح الإيرانيون والسلع التركية المصدرة إلى إيران من المصادر المهمة لإيرادات الحكومة التركية ، حيث تدخل السلع التركية إيران من ولاية نخجيفان الأذربيجانية وشمال العراق ، وقد زار تركيا خلال عام ٢٠٠١ نحو نصف مليون سائح إيراني ، ناهيك عن الاستثمارات الإيرانية في تركيا والتي تبلغ ملايين الدولارات . (٢٢)

وبدا واضحاً من تركيبة الوفد التركي أن المفاوضات الإيرانية – التركية تركزت أساساً على المجالات الاقتصادية والتجارية وكانت الشؤون الأمنية والثقافية في الدرجة الثانية ، ومن ثم تلتها الشؤون الإقليمية منها قضايا القوقاز والعراق وفلسطين .

وافتتح الرئيس التركي سيزار فرعاً للغة والأدب التركيين في جامعة طهران ، وهذا ما تطالب به القومية التركية الاذرية في إيران منذ سنوات ، فيما أصبح فيما بعد بنحو أحدى عشراً فرعاً لتدريس اللغة والأدب الفارسيين في مختلف الجامعات التركية . (٢٣)

وعلى الرغم من التعاون الاقتصادي والأمني بين البلدين غير إن هناك منافسة حادة بينهما في إقليم كردستان العراق ودول إقليمية تعدها كلاً من تركيا وإيران عمقاً استراتيجياً لها ، وقد أصبحت دول القوقاز التي استقلت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي كأرمينيا وأذربيجان أو دول آسيا الوسطى ساحة للتنافس بين إيران الإسلامية وتركيا العلمانية ، وفيما تؤكد إيران على الدين والتاريخ المشترك مع تلك الدول تؤكد تركيا على الاشتراك اللغوي والثقافي بينها وبين تلك الدول التي تتحدث معظمها بلهجات تركية مختلفة . (٢٤)

ووصفت صحيفة نوروز الإيرانية زيارة الرئيس التركي نجدت سيزار إلى مدينة تبريز التركية في محافظة أذربيجان الإيرانية بأنها غير مسبوقة في علاقات البلدين ، لما لتلك الزيادة من دلالاتها السياسة بسبب الاشتراك العرقي بين الاثنية التركية الآذرية في إيران والأثنية التركية في تركيا . (٢٥)

وفي أواخر عام ٢٠٠٢ وأوائل عام ٢٠٠٣ ، سيطر الهجوم الأميركي الوشيك على العراق على العلاقات بين إيران وتركيا ، فعلى الرغم من أن إيران انشغلت ، رغم محدودية القدرة على العمل ، بالتخطيط لقيام حكومة مستقبلية ملائمة في العراق بعد سقوط نظام صدام ، ومحاولة الحد من فرص تركيا في السيطرة على النفط في شمال العراق ، وعلى الرغم من ذلك فان الإيرانيين والأتراك ، على حد السواء ، شعروا بالقلق إزاء إمكانية ظهور كيان كردي مستقل في شمال العراق . (٢٠)

وفي تشرين الثاني ٢٠٠٢ ، وصل حزب العدالة والتنمية ذو الميول الإسلامية إلى الحكم في تركيا ، وأدى ذلك إلى عرقلة محاولات الولايات المتحدة الأمريكية كسب تأييد تركيا في الحرب على العراق ، بما يعني تعقيد مهمتها العسكرية وحرمان القوات الأميركية من جبهة

مهمة في شمال العراق كانت تراهن عليها كثيراً ، وبذلت من أجلها جهوداً متواصلة باءت بالفشل في نهاية الأمر ، بعد تصويت البرلمان ضد المطامح الأميركية .

وفيما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحضر لشن حربها على العراق ، فإنها في الوقت نفسه كانت تحاول فرض عزلة دولية وإقليمية على إيران ، وتحرص على منع طهران من ممارسة نفوذ غير مرغوب فيه على شيعة العراق .

واستخدمت واشنطن في ذلك الضغط بوسائل متعددة ، منها تشجيع جماعة مجاهدي خلق الإيرانية والحديث عن مساعدات إيران لحزب الله اللبناني باعتبارها " تشجيعاً للإرهاب"(٢١).

وعلى الرغم من أختلاف الدوافع والأسباب ، فان تركيا وإيران اتخذتا موقفاً متقارباً من الحرب على العراق ، لم يكن مريحاً للولايات المتحدة الأمريكية بخلاف الدول الأخرى في المنطقة .

ولم يكن العراق غائباً عن التفاهمات الإيرانية – التركية بشأن مصيره في أعقاب سقوط نظامه الديكتاتوري على أيدي القوات الأميركية عام ٢٠٠٣ ، إذ أكدت تركيا وإيران في ختام محادثات أجراها نائب رئيس وزراء ووزير خارجية تركيا عبد الله غول مع القادة الإيرانيين في طهران في الحادي عشر من كانون الثاني ٢٠٠٤ ، اتفاقهما على ضرورة الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية وحمايتها ، وأعلن عبد الله غول الذي أجتمع خلال الزيارة مع الرئيس الإيراني محمد خاتمي ونائبه رضا عارف ووزير الخارجية الإيراني كمال خرازي " **أن حماية ووحدة الأراضي العراقية أمر مهم للغاية ليس فقط للعراق ولكن لدول المنطقة** " . (٢٢)

وقال غول في مؤتمر صحفي مشترك مع خرازي في ختام زيارته " **أن كافة الأطراف يتعين عليها بذل الجهد من أجل عدم إضافة مشكلات جديدة تضاف للمشكلات الموجودة في العراق** " ، مؤكداً أن محادثاته مع المسؤولين الإيرانيين تركزت حول حماية وحدة أراضي العراق، وأعرب غول عن ارتياحه لتطور العلاقات بين تركيا وإيران في مختلف المجالات ، مؤكداً أن العلاقات بين دول المنطقة تزداد قوة في الوقت الحالي ، مبدياً أمله في أن تكون التطورات الأخيرة مفيدة لدول المنطقة وشعوبها ، وقال الوزير التركي " **انه إذا تم حل المشكلات الأمنية**

في العراق فانه يمكن تحقيق السلام والاستقرار وسيتم استخدام موارد شعوب المنطقة لصالح رفاهية شعوبها " ، مؤكداً " **أن تبادل الزيارات بين مسؤوليين إيرانيين وأتراك أمر طبيعي يبعث على الارتياح** " ، مشيراً إلى " **أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين تحسنت مؤخراً فيما تزايد حجم التبادل التجاري الثنائي** " . (٢٣)

وفي رده على سؤال حول ما تردد من أن تركيا ستقدم قاعدة عسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في أراضيها ، أشار غول إلى " **أن هذه المعلومات غير صحيحة** " ، لكنه قال " **أن تركيا عضو في حلف شمال الأطلسي ولديها علاقات تحالف مع واشنطن ولا يوجد تطور ابعد من ذلك يتعلق بتقديم تركيا أراضي أو مطارات للولايات المتحدة الأمريكية** " .

ومن جانبه أعتبر وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي " **أن إحلال الأمن في العراق مهم للغاية لكافة دول الجوار** " ، مشيراً إلى أن الاجتماعات المتعلقة بالعراق سيما بين دول الجوار والتي ستستمر في الفترة المقبلة مهمة أيضاً ، وشدد الوزير الإيراني على إن إيران تفضل تشكيل حكومة في العراق تقوم على أساس إرادة الشعب العراقي وتحترم حقوق دول الجوار مع العراق ، وأوضح انه ناقش مع غول العلاقات الثنائية بين تركيا وإيران والتطورات في المنطقة وتحسين العلاقات الاقتصادية بين البلدين والتعاون في المجالات الثقافية والسياسية وغيرها من المجالات، وأعلن أن الدولتين راغبتان في القيام باستثمارات مشتركة ، مشيراً إلى انه تم أيضاً مناقشة مرور الغاز الطبيعي إلى أوربا عن طريق تركيا . (٢٤)

ونتيجة لذلك شهدت العلاقات الإيرانية التركية في تلك الفترة تحسناً ملحوظاً توجت بالزيارات المتبادلة للمسؤولين بين كلا البلدين التي غلب الملف الأمني على أولوياتها إلى جانب البعد الاقتصادي ، فقد أجرى الوفد الأمني الإيراني برئاسة علي أصغر أحمدي نائب وزير الداخلية مباحثات في أنقرة في الحادي عشر من حزيران ٢٠٠٤ سبقت زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان لطهران . (٢٥)

وأعلن نائب وزير الداخلية علي احمدي أن اللجنة الأمنية العليا المشتركة بين إيران وتركيا تعقد اجتماعها في اسطنبول لبحث الأحداث والتجاوزات الحدودية التي تقوم بها عناصر

كردية انطلاقاً من الأراضي التركية وترافق الإعلان عن عقد الاجتماع مع تسريبات أمنية تؤكد أن نحو ١٠٠ عنصر من قوات حزب العمال الكردستاني ((**pkk**)) قد استقرت على مرتفعات جبلية عراقية مشرفة على القرى الحدودية الإيرانية ، وإنها تستعمل تلك المواقع للإنطلاق في اعتداءاتها على السكان الإيرانيين . (٢٦)

واعتبر عضو لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإسلامي سليمان جعفر زاده " **أن الأحداث التي تشهدها الحدود الإيرانية – التركية المشتركة ماهي إلا ترجمة عملية للتوصيات التي قدمها الرئيس الأميركي جورج بوش الابن للحكومة التركية بدفع عناصر التنظيمات الكردية نحو الحدود الإيرانية للقيام بأعمال تخريب هناك** " ، وأكد زاده " **أن أي خلل أمني على الحدود المشتركة مع تركيا لن يكون في صالح أي من الدولتين** " ، مشدداً " **أن النتائج في حال أستمرت الأحداث ستنعكس أيضاً على الأمن التركي ، وان عدم تعاون تركيا في الحد من هذه العمليات سيترك أثاراً سلبية على العلاقات بين البلدين** " ، وذكر جعفر زاده أن الرئيس التركي قد أشار مؤخراً إلى عمق العلاقات والتعاون بين البلدين ، لذا فان على الحكومة التركية أن تبذل جهدها لوقف هذه التجاوزات التي قد تؤثر على العلاقات بينهما . (٢٧)

ويأتي ذلك في وقت أعلنت فيه مصادر أمنية إيرانية في التاسع من حزيران ٢٠٠٤ ، أن اشتباكات دارت بين قوات الأمن الإيرانية وعناصر من تنظيم بجاك الكردي بقيادة شقيق عبد الله أوجلان المنشق عن حزب العمال بالقرب من الحدود الإيرانية التركية في مدينة بانه الواقعة إلى الغرب من محافظة كردستان الإيرانية . (٢٨)

وأفادت المصادر أن الاشتباك الذي وقع ليل الخميس أسفر عن سقوط قتيلين من التنظيم الكردي وجرح عنصر ثالث ، فيما لم تتكبد القوات الإيرانية أية خسائر في الأرواح . (٢٩)

وعزت مصادر في الداخلية الإيرانية الاشتباكات الأخيرة إلى أسباب خارجة عن الإبعاد السياسية ، وقالت أن السبب المباشر للاشتباكات التي حصلت هو التجاوزات غير القانونية التي تقوم بها تلك العناصر للحدود الإيرانية ، فضلاً عن الاعتداءات التي يقومون بها ضد سكان القرى الإيرانية الحدودية والممارسات السيئة التي يمارسونها في تلك القرى . (٣٠)

وفي الثامن والعشرين من شهر حزيران ٢٠٠٤ قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان على رأس وفد وزاري وإعلامي كبير فضلاً عن (١٣٠) من رجال الإعمال الأتراك ، بزيارة مهمة إلى إيران أستمرت لمدة يومين ، وتعد الزيارة الأولى لإيران منذ توليه رئاسة الوزراء في آذار عام ٢٠٠٣ والي تزامنت مع الاحتلال الأميركي البريطاني للعراق ، وتكتسب أهمية زيادة أردوغان لطهران من التطورات التي شهدتها العلاقات الثنائية والتي ألقت بظلالها على الدوافع والمنافع الخاصة بالدولتين وسط بيئة إقليمية ودولية تشهد تطورات سريعة ومتلاحقة يوماً بعد أخر . (٣١)

جاءت زيارة رئيس الوزراء التركي أردوغان إلى طهران في اطار التحرك الذي تقوده حكومة حزب العدالة والتنمية منذ وصولها إلى سدة الحكم في تركيا في عام ٢٠٠٣ ، والذي يستهدف إقامة ترتيبات إقليمية لحماية مصالحها في المنطقة في مواجهة التهديدات الأمنية التي تتعرض لها ، وفي مقدمتها الوضع في العراق واحتمالات قيام كيان كردي مستقل عن العراق ، يؤدي إلى تعزيز الحركة الأنفصالية للأكراد وتشكيل دولة كردية تبدل خريطة المنطقة (٣٢) ، يذكر أن أردوغان قد صرح قبل مغادرته انقرة بأنه سيسعى إلى إقناع إيران بوضع حزب العمال الكردستاني السابق الذي خاض مواجهة مسلحة ضد الحكومة التركية على مدى خمسة عشر عاماً على قائمة المنظمات "الإرهابية " (٣٣) ، وفي أعقاب اعتقال ومحاكمة زعيم الحزب عبد الله أوجلان في أواخر التسعينيات ، ألقى أنصاره السلاح وبحثوا عن ملجأ لهم في كل من إيران والعراق ، وبعد أن غيروا أسم الحزب في حزيران٢٠٠٤ ، ليتحول إلى منظمة تحمل أسم (كونجرا- جل) ، قرروا التراجع عن وقف أطلاق النار ضد تركيا ، والذي سبق أن أعلنوه في عام ١٩٩٩ ، متهمين تركيا بعدم احترام الهدنة الموقعة بين الجانبين ، وقد أصبحت المواجهات في الأقاليم الكردية المجاورة لتركيا شبه يومية ، وقد تطرقت زيارة أردوغان إلى طهران في حزيران ٢٠٠٤ إلى العديد من الملفات ، والتي يمكن طرحها على النحو التالي :

أ- الملف السياسي :

لاشك أن العراق كان وسيظل جزءاً هاماً من معادلة الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط ، وعندما أنهار نظامه الدكتاتوري تماماً ، وضاعت قوته السياسية ، فان فراغاً استراتيجياً هائلاً

تولد في المنطقة وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية " جاراً إقليمياً " لدول المنطقة ، كما أن إسرائيل تريد إنهاء أي خطر قادم من الجهة الشرقية إلى الأبد .

ومن ثم أصبح مستقبل العراق والوضع السائد فيه مثار قلق مختلف الإطراف المعنية بالشأن العراقي ، وأياً ما كان موقف تركيا وإيران من الوضع الأمني وسبل معالجته فان الاتهامات التي تلقتها إيران بصفة خاصة بالمشاركة في المسؤولية عن ذلك " الإنفلات الأمني " الحادث في العراق ، كان له انعكاسه على مباحثات أدروغان في طهران لا سيما في ظل الشرط العراقي المعلن باستثناء دول الجوار الجغرافي من أي دعوة لإرسال قوات إلى العراق .

كما شهدت تلك الفترة تصاعداً ملحوظاً في الضغوط الأميركية والتحرشات الإسرائيلية بطهران ، بينما أتخذ الاتحاد الأوربي موقفاً سلبياً خاصة فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني .

أما بالنسبة لتركيا فقد أصيبت العلاقات التركية الإسرائيلية بتوتر شديد نتيجة الدور الإسرائيلي في المنطقة الكردية شمال العراق ، ولم تنجح أنقرة في الحصول على عوائد إستراتيجية من الحرب على العراق ؛ على الرغم من تراجع النفوذ الإيراني وسقوط النظام السياسي العراقي السابق ، ولأن جار تركيا الجديد هو الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد ترتب على ذلك بالضرورة فقدان تركيا لدور" الوكيل " للمرة الأولى منذ عصر الحرب الباردة ، ويمكن إضافة خسائر أخرى منها على سبيل المثال الانتعاش المحتمل في دور الأكراد العراقيين وتهديده المباشر للأمن القومي التركي ، وحتى مع عدم قيام دولة كردية بسبب الظروف الإقليمية والداخلية الكردية ، فان وجود الأكراد في شمال العراق بهذه الكيفية وعلى هذه المساحة من الأرض يشكل تهديدا للأمن القومي التركي ، فضلاً عن احتمال سيطرة الأكراد على نفط كركوك والموصل ، وأقصى ما تحرص عليه السياسة التركية هو منع الأكراد من الحصول على نفط كركوك ، لأن ذلك ليس ضرورياً لتحجيم تطلعاتهم القومية فقط ، بل أيضاً لربطهم اقتصادياً بتركيا ، وبالتالي مع أختلال التوازن داخل العراق كجزء من فضاء تركيا الاستراتيجي .

وعلى الرغم من التحفظ الإيراني بشأن العلاقات التركية الإسرائيلية ، إلا أن أنقرة راغبة في الرقي بالعلاقات مع طهران إلى مستوى العلاقات المتطورة بين تركيا وسوريا والتي شهدت

قفزات نوعية ، إذ أن تركيا تسعى إلى نسج شبكة قوية للعلاقات الإقليمية ليبرز مثلث جديد هو (تركيا – إيران – سوريا) [٣٤] ، إذ ليس من المتاح لدى أنقرة الرد المباشر على ما تتعرض له مصالحها في شمال العراق ، البؤرة القرب والأخطر على أمنها ، كما إن مستقبل لحاق تركيا بالقطار الأوربي غير أكيد ؛ لأن تركيا اختارت العمل على الدائرة الوسطى ، فلا هي ترد على ما يجري في مجالها الحيوي بشكل مباشر ، ولاهي تجاهلت ما يجري في الدائرة الأوسع التي تتطلع إليها في محاولة لإيجاد دور فاعل لها على المستوى الإقليمي .

ب- الملف الاقتصادي :

يشكل هيكل التجارة الخارجية لكل من إيران وتركيا ، عاملاً مهما في تحديد فرص توسيع العلاقات الاقتصادية بين الدولتين ، لأنه كلما كان هناك توافق بين صادرات وواردات إيران من جهة ، وبين واردات وصادرات تركيا من جهة أخرى ، فان إمكانية زيادة الصادرات الإيرانية لتركيا وزيادة الواردات الإيرانية منها تتزايد في نطاق حجم التوافق المتحقق في هيكل التجارة الخارجية بين الدولتين .

كذلك فان الجوار الجغرافي المباشر بين إيران وتركيا وما يترتب عليه من انخفاض نفقات النقل والتأمين على حركة السلع والإفراد بينهما.يؤثر بشكل ايجابي على القدرة التنافسية لصادرات إيران إلى تركيا .

وتتمثل الصادرات السلعية الإيرانية إلى تركيا في مواد الطاقة وبالتحديد النفط الخام ومنتجاته وبالغاز الطبيعي ، وهي صادرات مرشحه للتزايد في السنوات القادمة ، خاصة وان إيران تعد من الدول القليلة التي سيستمر مخزونها النفطي صامدا لنحو سبعة عقود قادمة عند نفس الإنتاج والصادرات الإيرانية الراهنة . [٣٥]

أما بالنسبة للواردات الإيرانية من تركيا ، فإنها محدودة إلى حد كبير ، ولا تعبر مطلقاً عن حجم المميزات النسبية للتعامل الاقتصادي بين الدولتين ، بل إن هناك إمكانات لكثير من السلع الصناعية الاستهلاكية والمعمرة والغذائية التي تصدر تركيا سلعاً مناظرة لها ، كما إن

إيران مستورد كبير لزيادة الوردات الإيرانية من تركيا،حيث تعتبر إيران مستورد كبير للقمح والشعير،في حين تعتبر تركيا مصدراً لهما . (٣٦)

وبالنسبة لتدفقات رؤوس الأموال بين إيران وتركيا فهي لا تذكر نظراً لأن كلتيهما تعد مستوردة لخدمات رؤوس الأموال ، أما حركة السياحة بين إيران وتركيا فإنها منتعشة ، ولكن الغالبية الساحقة منها هي عبارة عن سياحة إيرانية إلى تركيا ، حيث تعد إيران خامس أهم مورد للسياح لتركيا بعد ألمانيا وروسيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية .

وتجدر الإشارة إلى إن رئيس الوزراء التركي الأسبق نجم الدين اربكان ، كان قد عقد اتفاقا مع إيران في عام ١٩٩٦ ، يقضي بقيام إيران بتصدير أربعة مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي الإيراني إلى تركيا سنوياً ولمدة (٢٢) عاماً بقيمة تبلغ (٢٢) مليار دولار على الأقل ، على إن ينقل هذا الغاز من إيران إلى تركيا ، من خلال خط أنابيب يبلغ طوله (١٣٧٠) كيلو متر منها (٢٧٠) كيلو متراً داخل تركيا تكلفتها المبدئية (١٢٠٠) مليون دولار ، على إن تتحمل تركيا تكاليف الجزء التركي من خط الأنابيب ، فضلاً عما أبدته من أستعداد للمساهمة في تمويل بناء الجزء الإيراني من الخط . (٣٧)

وقد جاءت نتائج زيارة أردوغان لطهران "متواضعة" أو "محدودة"من هذه الناحية ، فقد أنعقدت الدورة الـ ١٨ للجنة الإيرانية – التركية المشتركة للشؤون الاقتصادية والتجارية ، وتم في ختامها توقيع مذكرة تفاهم لتوسيع التعاون الاقتصادي .

غير إن البلدين لم يتمكنا من حل الخلاف الأكبر الذي يتعلق بتصدير الغاز الطبيعي إلى تركيا ، حيث قررت الأخيرة وقف أستيراده عام ٢٠٠٢ بعد ستة أشهر من بدء تنفيذ الاتفاق بسبب نوعية الغاز التي قالت أنها "سيئة" وطلبت من إيران خفض سعره وكشفت تصريحات المسؤولين من الجانبين ما يؤكد ذلك وهو ما دعا أردوغان وهو يغادر طهران ، للتذكير بأن المباحثات بشأن هذا الموضوع ستستمر . (٣٨)

فمن بين إجمالي ملياري دولار هو حجم التبادل التجاري تحتل منتجات النفط والغاز نحو ١.٦ مليار دولار.ومع ذلك يأمل المسؤولين في الجانبين أن يزيد حجم التبادل التجاري الكلي إلى ثلاثة مليارات دولار هذا العام ثم إلى خمسة مليارات عام ٢٠٠٥. (٣٩)

ج – الملف الأمني :

تعيش في كل من البلدين أقليات كردية وهما يتخوفان من أن يؤدي حصول الأكراد في شمال العراق على حكم ذاتي إلى تقوية الطموحات الانفصالية للأكراد ، ونتيجة لذلك أتفق الجانبان الإيراني والتركي على التنسيق في المجال الأمني لمواجهة الانفصاليين الأكراد القابعين في المثلث الحدودي الإيراني التركي العراقي ، إذ تم التوقيع على مذكرة " تفاهم أمني " توجت أعمال الدورة العاشرة للجنة العليا للأمن المشتركة بين الدولتين ، ولم يكشف النقاب عما ورد في المذكرة من تفاصيل (٤٠) ، لكن المعروف أن لتركيا مطالب محددة لدى طهران بشأن وضع مقاتلي حزب العمال الكردستاني المحظور (أطلق على نفسه أسماً جديداً هو كونجرا – جل) ، إذ تريد تركيا من السلطات الإيرانية التعهد رسمياً بمواجهة مقاتليه ، فضلاً عن إدراجه على قائمة المنظمات الإرهابية لديها . (٤١)

ويأتي ذلك في وقت أصبحت فيه المواجهات في الأقاليم الكردية المجاورة لتركيا شبه يومية ، وأخر الحوادث أندلعت عندما بدأ المقاتلون هجوما في منطقة (ديار بكر) أسفر عن مقتل عدد من الجنود وضباط الشرطة وإصابة محافظ الإقليم بإصابات بالغة وقبلها بساعات كان أردوغان أعلن في طهران أن تركيا وإيران على وشك التوقيع على أتفاق للتعاون في مواجهة المقاتلين الأكراد ، وعقب المباحثات مع محمد رضا عارف النائب الأول للرئيس الإيراني السيد محمد خاتمي ألمح رئيس الوزراء التركي إلى انه حصل على وعد من طهران بعدم إضفاء الشرعية على حزب العمال ووريثه . (٤٢)

وسأل أردوغان من قبل مراسل تركي عما إذا كانت إيران قد وافقت رسمياً على أعتبار جماعة كونجرا – جل منظمة إرهابية ، فأجاب بأنه " **فيما يتعلق بقضية الإرهاب ، فقد أتفقت تركيا وإيران على تبني موقف مشترك ، وسيتم توقيع مذكرة تفاهم بهذا الشأن ، وبطبيعة**

الحال ، فان منظمة كونجرا – جل ستدرج ضمن منظمات إرهابية أخرى في أطار مذكرة التفاهم [٤٣] ، ولكن المسؤولين الإيرانيين لم يعلقوا على هذا الأمر ، في حين أكتفت وكالة الإنباء الإيرانية الرسمية (ايرنا) بنقل تصريح مقتضب لنائب الرئيس الإيراني محمد رضا عارف ، أشار فيه إلى إن مباحثات الجانبين التركي والإيراني توصلت إلى الاتفاق على التعاون في عدد من القضايا الأمنية ذات الاهتمام المشترك . [٤٤]

وبدا إن الأمر أقرب إلى مساومة بين البلدين إذ قال علي أشقر احمدي نائب وزير الداخلية الإيراني " **إن طهران وافقت على هذا المطلب الذي ستتخذه أنقرة في مقابلة إجراءات مماثلة حيال منظمة مجاهدي خلق الإرهابية كبرى حركات المعارضة المسلحة للنظام الإسلامي الإيراني** " ، وأكد احمدي " **إن إيران وتركيا قررتا أعتبار حزب العمال الكردستاني ومجاهدي خلق مجموعتين إرهابيتين** " . [٤٥]

كما توصلت طهران وأنقرة خلال زيارة أردوغان لإيران إلى أتفاق بشأن مكافحة الجريمة وتهريب المهاجرين غير الشرعيين والمخدرات وضبط الأمن على الحدود الإيرانية التركية ، وجاء ذلك في إعقاب توجيه قوات الأمن والجيش الإيراني ضربات قوية إلى عناصر تابعة لحزب العمال الكردستاني التركي ، خلال مواجهات مسلحة جديدة عند الحدود المشتركة داخل منطقة كردستان أسفرت حسبما أعلنت طهران عن مصرع جنديين إيرانيين وعشرة من عناصر حزب العمال ، وذلك في وقت تخوض فيه قوات الأمن التركية اشتباكات متفرقة مع عناصر حزب العمال الذي يشن عمليات مسلحة في مناطق جنوب شرق تركيا [٤٦] ، ويأتي قيام الطرف الإيراني بالعمليات العسكرية ضد عناصر حزب العمال التركي في إطار تنفيذ مذكرة التفاهم بين البلدين والتي نصت على أعتبار كل من منظمة مجاهدي خلق الإرهابية وحزب العمال الكردستاني منظمتان أرهابيتان من قبل البلدين .

ويعتقد المعلقون الأتراك أن توقيع اتفاق تركي إيراني يتضمن تشكيل قوات مشتركة لمواجهة المقاتلين الأكراد سيمثل ولو نظرياً نقطة تحول هامة في علاقات البلدين ، ففيما مضى كانت كل من تركيا وإيران تلقي باللوم على الأخرى وتتهمها بدعم وحماية المقاتلين الأكراد ،

ولكن البلدين قد أتخذا مؤخراً خطوات ملموسة من أجل تحسين العلاقات المضطربة فيما بينهم،ا إذ كان لدى تركيا شكوك قوية في قيام طهران بمساندة حزب العمال الكردستاني سراً ، وفي المقابل فأن إيران تلوم تركيا على قيامها بتوفير الملاذ الآمن للجناح اليساري للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني وبعض الجماعات الإيرانية المناوئة للحكومة . (٤٧)

ولكن كلتا العاصمتين قد بدأتا بالفعل في التعاون المشترك في القضايا الأمنية ، فقد قامت إيران في وقت سابق من حزيران ٢٠٠٤ ، وكما ذكرنا سابقاً بعدة حملات لفرض النظام وملاحقة مقاتلي حزب العمال الكردستاني المختبئين على طول حدودها مع تركيا والتي أعلنت في حينها محطة تلفزيون (**NTV**) التركية أن ستة مقاتلين أكراد وعشرة ضباط من القوات الإيرانية قتلوا في تلك العملية ، فيما أعترفت طهران رسمياً من جانبها بمقتل عشرة مقاتلين أكراد وأثنان فقط من جنودها ، وهو ما جعل البعض يتسائل عن الدافع وراء التحرك من جانب إيران التي تواجه أتهامات أميركية برعاية الإرهاب لملاحقة المقاتلين الأكراد. (٤٨)

وقد امتدح رئيس الوزراء التركي موقف طهران الجديد من الأكراد ، قائلاً " **أن إيران بدأت في تنفيذ الاتفاق المشترك لمكافحة الإرهاب الذي دفعنا ثمناً باهضاً لمواجهته ، وآن الأوان أن نقضي عليه** " (٤٩) ، ولكن صحيفة ديلي نيوز التركية أعربت عن تشكيكها في أمكانية تحقق التعاون العسكري التركي الإيراني في مواجهة المقاتلين الأكراد ، مستشهدة بحديث لسفيرة إيران لدى أنقرة فيروز دولت بادي أكدت خلاله " **أن العمليات العسكرية المشتركة تحتاج إلى ترتيبات أمنية وإجراءات معقدة للتنسيق بين القوات ليتم وضعها موضع التنفيذ في القريب العاجل**".(٥٠)

ويتشكك الكثيرون في أنقرة وطهران في إمكانية إلتزام إيران بمواجهة حزب العمال الكردستاني ومنهم باهرام ولد بيجي مدير المركز الثقافي الكردي في طهران الذي أعرب عن اعتقاده بأن جدول أعمال إيران لا يتطابق بالضرورة مع تركيا ، مشيراً إلى أن جمهورية إيران الإسلامية ليست تماماً ضد حزب العمال الكردستاني ، إذ كان لطهران دائماً بعض العلاقات الغامضة والمحدودة به ، وهو ما يثير الشكوك حول جدية مشاركة إيران بدور فاعل في الخطط التركية لمواجهة الأكراد . (٥١)

وفي تعليق ساخر على محادثات رئيس الوزراء التركي أردوغان مع النائب الأول للرئيس الإيراني رضا عارف قالت صحيفة الصباح التركية أن تصريحات أردوغان خلال زيارته الأخيرة لطهران ، سواء كانت تتعلق بحزب العمال الكردستاني أو بقبرص أو حتى فلسطين ، كان يرد عليها عارف بقوله : " **نحن متفقين على ذلك** " . (٥٢)

وتحاول حكومة أردوغان أن تسلك نهجاً شبه مستقل عن الولايات المتحدة الأمريكية وأن تكون محايدة في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وناقدة لتصرفات المحتلين الصهاينة ضد الشعب الفلسطيني ، إذ أثارت تلك السياسات توتراً في العلاقات التركية الإسرائيلية . (٥٣)

ولكن وبالرغم من الأتجاهات الإسلامية لحكومة أردوغان وسياساتها التي تختلف مع الحكومات السابقة ، ينظر المحافظون في إيران إلى تلك الحكومة نظرة متشائمة غير ودية يمكنها أن تعثر العلاقات الاستراتيجية بين البلدين والمتواصلة منذ أكثر من قرن ، الأمر الذى دعا الرئيس الإيراني محمد خاتمي ، الذي تشعر حكومته الإصلاحية بأنها قريبة فكرياً وسياسياً من حكومة أردوغان ، بأن يلغي زيارته المقررة إلى تركيا التي كان مقرر لها يوم الثلاثاء في الثامن والعشرون من أيلول ٢٠٠٤ ؛ وذلك بسبب معارضة البرلمان الإيراني الذي يهيمن عليه المحافظون للاتفاقيتين المبرمتين مع شركتين تركيتين هما (**TEV**) و (**TRK SEL**).(٥٤)

إلا أن الصراع بين المحافظين والإصلاحيين في هذا المجال يعود إلى شهر أيار ٢٠٠٤؛ وذلك عندما قامت مقاتلة تابعة لقوات الحرس الثوري الإيراني بالهبوط في مطار الإمام الخميني (ق . س) وإغلاقه ، وهذا المطار هو مطار طهران الجديد الذي قام الرئيس خاتمي وعدد من الوزراء بأفتتاحه قبل يوم من السيطرة عليه من قبل القوات المسلحة وذلك بعد ثلاثون عاماً من العمل المكلف لبنائه . (٥٥)

وكان العسكريون الذين قاموا بإغلاق المطار الجديد والذي وصف الإصلاحيون عملهم هذا، بأنه مؤشر للنفوذ المتزايد للعسكر الموالي للمحافظين في السلطة ، كانوا ولا يزالون يؤكدون بأن للشركتين التركيتين المسؤولتين عن قسم من اتصالات المطار علاقات مع إسرائيل ، إذ لم تشفع لهما تزكية الحكومة الإصلاحية ووزارة الأستخبارات المسؤولة عن أمن البلاد . (٥٦)

وقد خيم التوتر على العلاقات التركية الإيرانية على خلفية قيام طهران بإلغاء عقد الشركة التركية ، فيما حذرت أنقرة رسمياً ، للمرة الأولى ، في شهر أيار من تضرر العلاقات الاقتصادية بين البلدين بالتزامن مع إلغاء زيارة خاتمي إلى أنقرة ، وصرح المتحدث بأسم الخارجية التركية " **بأن العلاقات الاقتصادية مع إيران يمكن أن تتضرر بإلغاء عقد إدارة مطار الإمام الخميني من قبل الشركة التركية ، لأن هذه المعاملة الجائرة تجاه الشركة التركية ربما تمنع الشركات التركية الأخرى من القيام بتنفيذ مشروعات في إيران**".[٥٧]

وعلى الرغم من ذلك فأن الموضوع قد تم تجاوزه ، عندما أبدى الرئيس الإيراني حرصه على تسويته قبل زيارة أردوغان ، إذ سمح بالفعل للشركة التركية بأستئناف العمل ، ألا أن السلوك الإيراني نتيجة التباين الحاصل بين المؤسسات الإيرانية ، آثار هواجس تركية في شأن التعاون الاقتصادي ، وهو ما يتضح جلياً في عدم بلورة خطوات ملموسة لتطوير التعاون الاقتصادي بين الجانبين ، لكن الحكومة الإيرانية التي يتزعمها الاصلاحيون حثت خصومها المحافظين على عدم إفساد أتفاقيتين أستثماريتين كبيرتين مع شركتين بعد أن قال مشرعون محافظون أنه يتعين وقف تلك المشروعات ، كما تتسبب معارضة المحافظين لإبرام تعاملات مع شركات تركية لتشغيل أول شركة خاصة للهاتف المحمول وتشغيل المطار الجديد بالعاصمة في حرج بالغ للحكومة وإثارة مخاوف المستثمرين الأجانب . [٥٨]

وكانت حكومة الرئيس الإيراني محمد خاتمي تأمل أن يتم توقيع الاتفاقيتين مع شركة (**TEV**) و (**TRK SEL**) الهندسية خلال زيارة أردوغان لطهران ، لكن النواب المحافظين الذين يتمتعون بالأغلبية في البرلمان طالبوا بإلغاء المشروعين واتهموا الشركتين التركيتين بإقامة علاقات تجارية مع إسرائيل ، ونقل عن نائب المحافظ الياس نادران قوله لصحيفة رسالت الإيرانية " **أن الشركتين المعنيتين بالتعاقدين المرتبطين بقضايا تخص أمن البلاد لهما صلات بالنظام الصهيوني** ". [٥٩]

من جانبها نفت شركتا (**TEV**) و (**TRK SEL**) أي تعامل تجاري مع إسرائيل ، وقال عبد الله رمضان زاده المتحدث بأسم الحكومة " **أن الأتهامات ليس لها أساس من الصحة** " ، وحث رمضان المعارضين للمشروع على النظر إلى الحاجة لخدمات أفضل قائلاً " **نحتاج من أجل تحسين نظام الهاتف المحمول إلى شركة ثانية لا تحرموا المواطنين من ذلك** " ، وقد حصل اتحاد شركات تقوده ترك سيل على ترخيص بإقامة شبكة للهاتف المحمول في شباط ٢٠٠٤ ، فيما يمثل اكبر استثمار أجنبي في إيران منذ قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، إذ يتوقع أن يصل الاستثمار إلى أكثر من ثلاثة مليارات دولار خلال خمسة عشر عاماً . (٦٠) (٦١)

ويبدو أن المحافظين عازمون على تشديد الخناق على الحكومة الإصلاحية التي أصبحت وبعد إقصاء الإصلاحيين من البرلمان تعاني من الضعف الشديد .

ورغم ذلك فان العلاقات الأقتصادية بين إيران وتركيا هي علاقات ضرورية بمعنى أنها قائمة على الضرورة التي جعلت تركيا تفضل الغاز الطبيعي الأقرب والأقل تكلفة ، بعبارة أخرى فأن تلك العلاقات ليست قائمة على السعي الخلاق من أطرافها لتطويرها وتوسيع نطاقها بقدر ما هي قائمة على ما تفرضه الضرورة الاقتصادية من حدود دنيا لتلك العلاقات والتي يمكن أن تتوسع بشكل كبير لو توافرت إرادة سياسية لإستغلال الفرص القائمة لتوسيعها ، وأيضاً لو تم وضع أطار تفضيلي للعلاقات الاقتصادية بين الدولتين مثل إقامة منطقة تجارة حرة ، وفي هذا الصدد أكد النائب الأول للرئيس الإيراني محمد رضا عارف " **أن إقامة منطقة تجارة حرة بين كل من تركيا وإيران وباكستان من شأنها أن تسهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول الثلاث ويمكن أن تنضم كل من سوريا ولبنان لاحقا إلى المنطقة** " . (٦٢)

وأمتثالاً لتلك الأعتبارات وضرورة العلاقات الاقتصادية المثمرة بين الجانبين ، دعا وزير الدولة لشؤون التجارة الخارجية التركي كورشاد توزمن في الاجتماع الرابع للمجلس التجاري

المشترك بين إيران وتركي الذي عقد في طهران في الأول من أيار٢٠٠٥ م إلى تبديد العوائق غير التعريفية بين طهران وأنقرة ، وأضاف توزمن في الإجتماع الذي حضره مسؤولوا التجارة بين البلدين في غرفة التجارة الإيرانية ، أنه في حال تبديد العوائق القائمة بين البلدين في قطاع التجارة فان مستوى التبادل التجاري بين البلدين سيرتفع ليسجل أكثر من عشرة مليارات دولار سنوياً . (٦٣)

وقال أن ارتفاع حجم التبادل التجاري ليبلغ ٣.٨ مليارات دولار في عام ٢٠٠٥ مؤشر على عزم البلدين للنهوض بمستوى العلاقات الاقتصادية ، وأشار توزمن إلى مكانة إيران وتركيا المهمة في المنطقة قائلاً " **أنه نظراً لأهمية البحر الأسود وأرتباطه بأوربا فأنه يسهم في تعزيز العلاقات بين البلدين وتوسيع الصادرات مع الدول الأخرى** " . (٦٤)

وأكد توزمن على أن المصادقة على قانون دعم الاستثمارات الأجنبية أسهمت في زيادة استثمار الشركات الأجنبية في إيران .

الخاتمة

مما سبق يمكن القول أن هناك فرصاً حقيقية لتنمية العلاقات التركية الإيرانية في جميع المجالات سواء السياسية أو الاقتصادية أو الأمنية ، كما أن الظرف الإقليمي المتمثل في تداعيات ما بعد الحرب على العراق ، قد أوجد ضرورة للتنسيق بين سياسات الدولتين ، وبرغم أختلاف الديمقراطية الليبرالية التي تتبعها تركيا عن الديمقراطية الإسلامية التي تتبعها إيران ، إلا أن هناك عدد من الثوابت المشتركة في السياسة الخارجية لكلا البلدين لابد من تدعيمها للوصول إلى علاقات قوية وغير متذبذبة بين دولتين مهمتين .

فعلى الرغم من انه لا يمكن التعويل على العلاقات التركية الإسرائيلية وتراجعها في ظل حاجة تركيا للوبي اليهودي داخل الإدارة الأميركية ، إلا أنها ستشكل على الأقل عنصراً متوازناً في سبيل دفع العلاقات مع إيران ، كما أن البعد الأمني يحظى بوضع تركي خاص يمكن الاستناد إليه أيضاً في تطوير تلك العلاقة إلى جانب البعد الاقتصادي الذي يتعلق بسعي تركيا لفتح أسواق جديدة في إطار انفتاحها على العالم الإسلامي والعربي ، في ظل وجود شكوك إسرائيلية تجاه التوجه الإسلامي للحكومة التركية والتخوف من تأثير تعاونها العسكري مع تركيا إذا أنضمت تركيا إلى الاتحاد الأوربي ، فتركيا ترى مستقبلاً أفضل على الأجندة الأميركية في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير .

ويدفع الهاجس الأمني تركيا إلى تحقيق أهداف استراتيجية تتعلق بالعمل على تطوير العلاقات بين إيران وتركيا إلى مستوى التحالف الفاعل ضد أي مخططات خارجية في شمال العراق ، وضرورة التنسيق الأمني وتطوير الاتفاقات الأمنية والتي ستركز على وضع كردستان العراق وبالأخص مدينة كركوك ومنع التسلل وتسليم المجرمين ، وذلك لا يقلل من أهمية أطلاق حملة واسعة للحوار مع القوى الكردية والوقوف على مطالبها للحيلولة دون تفاقم الخسائر التاريخية الكردية لحساب البعد الأمني للإطراف الإقليمية .

وإذا كان القلق والمخاوف والمصالح تدفع نحو تقارب إقليمي ، يتمحور حالياً في تجمع ثلاثي تركي إيراني سوري ، فأن تقدم ذلك التجمع وتطوره بل وتوسيعه ليس أمراً سهلاً ، إذ لا يرتبط الأمر بالإرادة السياسية للإطراف الداخلة فيه فقط ، بل أيضاً بطبيعة القوى الإقليمية والدولية التي تناهض هكذا تقارب للحفاظ على أهدافها ، إذ يبدو أن العلاقات الإيرانية التركية تابعة لمتغير تركيبة الأجنحة الحاكمة في تركيا وموازنات القوى فيها والتأثير الأميركي في هذا المضمار ، فإذا كانت الغلبة للتيار المعتدل ستتطور تلك العلاقات وإذا حدث عكس ذلك ستبقى العلاقات على حالها ولم تتغير .

الهوامش والمصادر

(١) **روح الله الخميني** : ولد في بلدة صغيرة تسمى خُمين التي تبعد (٨٠) ميلاً جنوبي غربي قم ، وكان أبوه أحد علماء الدين المعروفين ، درس آية الله الخميني على يد المعلمين ، ثم تولى تدريسه أخوه الاكبر (مرتضى بسنديده) وعندما كان عمره ستة عشر عاماً ذهب الى آراك لمتابعة دراسته على يد الشيخ عبد الكريم الحائري ، ثم أنتقل مع الأخير الى مدينة قم عام ١٩٣٢ وأسسوا حوزة قم ، وفي عام ١٩٦٤ نفي آية الله الخميني إلى تركيا ، ثم أقام فيها سنة بعدها أنتقل الى النجف الأشرف وظل فيها حتى عام ١٩٧٨ ، غادر الى فرنسا ووصل باريس في ٦ /١٠ / ١٩٧٨ ثم عاد الى بلده في ١٩٧٩/٢/١ ، للمزيد ينظر ، محمد وصفي أبو مغلي ، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة ، البصرة، ١٩٨٣ ، ص٥٨ ؛ حميد حلمي زاده ، ثورة الفقيه ودولته ، قراءات في عالمية الامام الخميني ، ط١، الجمعية التعاونية للطباعة ، دمشق ، ٢٠٠٣، ص٧٠٣-٧٠٧ .

(٢) **كمال أتاتورك** : هو مصطفى علي رضا ، أثار الجدل في القرن العشرين حين ظهر كمنقذ لتركيا بعد هزيتمها في الحرب العالمية الأولى ووقوعها تحت الإحتلال ، فاعتبره البعض حينها بطلاً قومياً وظنوا أنه سيعيد أمجاد الإسلام وأبطال الإسلام حتى ظنه الشاعر أحمد شوقي خالد الترك وشبهه بخالد بن الوليد ، ولكن سرعان ما ظهرت حقيقته وعداؤه للإسلام حين أعتلى السلطة وألغى الخلافة الإسلامية وأنهى حكم السلاطين العثمانيين لتركيا والعالم الإسلامي ، وقذف بتركيا في أتون التغريب والعلمانية وحارب الإسلام ومظاهره بشدة بعد أن اتهم الإسلام بأنه سبب هزيمة وتخلف تركيا ، ولد مصطفى كمال في مايو ١٨٨١ في مدينة يسكنها اليهود وهي سالونيك التي كانت تابعة وقتها للدولة العثمانية ، ثم أصبحت تابعة لليونان بعد الحرب العالمية الأولى ، وأنتسب مصطفى إلى الأب علي رضا أفندي ، وأنه تسمى بأسم مصطفى كمال حين ألتحق بالمدرسة العسكرية وأصول مصطفى كمال يهودية ترجع إلى يهود الدونمة وتربى في مدارسهم وقامت المخابرات البريطانية باستقطابه وتدريبه حين عمل في الجيش العثماني ببلاد الشام وصنعوا منه بطلًا قوميًا كي يجهز على الخلافة العثمانية وقد حقق ما أرادوا منه بالفعل ، للمزيد ينظر : محمد محمد توفيق ، كمال أتاتورك ، دار الهلال ، مصر ، ١٩٣٦ ؛

محمد علي قدري ، مصطفى كمال أتاتورك ، محرر تركيا ومؤسس دولتها الحديثة ، (بلا) ، ١٩٨٣ ، ص٧-٩ .

(٣)مهدي بازركان : أول رئيس حكومة في إيران بعد سقوط الشاه محمد رضا بهلوي ، تولّى رئاسة الحكومة المؤقّتة من عام ١٩٧٩ حتى ١٩٨٠ ، كان من أنصار الثورة الإيرانيّة على الشّاه وأحد القادة البارزين فيها ، درس مهدي بازركان الديناميكا الحرارية والهندسة في المدرسة المركزيَّة للفنون والصِّناعات في باريس ، تم تعينه بعد أن عاد من فرنسا في نهاية الأربعينات من القرن العشرين رئيساً لقسم الهندسة في جامعة طهران ، بعد أن قام محمد مصدق بتأميم مرافق النفط عام ١٩٥١ من بريطانيا عُيِّن بازركان رئيساً لشركة النفط الوطنية الإيرانية ، بعد أن أسقط الإنجليز بالتعاون مع أمريكا حكومة مصدق وأرجعوا الشاه إلى عرشه أقام بازركان حركة التحرير الإيرانية عام ١٩٦١ ، وهي حركة معارضة ليبرالية ذات ميول إسلامية. اعتقله الشاه محمد رضا بهلوي مرات عديدة وزج به في السجن ، بعد المظاهرات الحاشدة للشعب الإيراني في عدد من المدن بتشجيع من الخميني اعتقل الشاه في حزيران ١٩٦٣ بازركان وحكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات .

(٤)الشاه رضا بهلوي :

(٥)الشاه محمد رضا البهلوي : ولد محمد رضا شاه بهلوي في تشرين الأول عام ١٩١٩ في مدينة طهران وأكمل دراسته الثانوية فيها وبعدها التحق بكلية الضباط في طهران وحصل على رتبة ملازم مدفعية في أيار ١٩٣٨ ، كما درس في سويسرا ونودي به شاهاً عام ١٩٤١ ، وأستمر في الحكم لغاية عام ١٩٧٩، ينظر محمد وصفي ابو مغلي، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة ، البصرة ، ١٩٨٣، ص٤٤ .

(٦)علي أكبر هاشمي رفسنجاني : وهو الشيخ علي أكبر هاشمي رفسنجاني وأسمه الحقيقي علي أكبر بهرماني نسبة الى قرية بهرمان وتعني " الياقوت الأحمر " ، ولد في آب ١٩٣٤ الذي ينحدر من أسرة متوسطة الحال في قرية " نوق " ببلدة بهرمان التابعة لمدينة رفسنجان التي تشتهر بمحصول الفستق والذي يعد أجود أنواع الفستق الإيراني ، سماهُ أبوه (أكبر) وأشتهر فيما بعد بعلي أكبر ، أكمل دراسته الابتدائية ومقدمات العلوم الدينية في رفسنجان وكرمان ، ثم شدّ الرحال عام ١٩٤٨ الى قم

ليواصل دراسته في معاهدها الدينية فالتحق بمدرسة الفيضية ، ثم مدرسة الحاقاني وكان آية الله الخميني من كبار مدرسيّها ، أعتقل رفسنجاني أكثر من مرة لتوليه إداه القوى المؤيدة لآية الله الخميني في إيران قضى حوالي ثلاث سنوات في السجن (١٩٧٥-١٩٧٧) بسبب نشاطه السياسي ، للمزيد ينظر ، هاشمي رفسنجاني ، رفسنجاني حياتي ، ت . دلال عباس ، ط١ ، دار الساقي ، ٢٠٠٦ ، ص ٩٨ – ٢١٧ ؛ محمد صادق الحسيني ، الشيخ الرئيس من قرية الياقوت الأحمر إلى عرش الزعامة الذهبي ، دار الريس للكتب والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ١٣- ٢٣ .

(٧) **نجم الدين أربكان** : ولد في قرية سنوب شمال تركيا على البحر الاسود عام ١٩٢٦ ، عمل أستاذاً في جامعة الشرق الاوسط التقنية في أسطنبول عام ١٩٦٥ بعد حصوله على درجة الدكتوراه في الهندسة ، أسس أربكان عام ١٩٧٠ حزب النظام الوطني الذي ألغته الحكومة التركية بعد انقلاب عام ١٩٧١ ؛ بسبب نشاطه المناهض للعلمانية ، ثم أنظم الى حزب السلامة الوطني الذي أسسه أنصاره وتولى رئاسته بعد الانتخابات البرلمانية عام ١٩٧٣ والذي أحرز فيها حزبه نتائج أهلته للمشاركة في ائتلاف حكومة بولند أجاويد ، تعرض اربكان للاعتقال والنفي وبعد سماح العسكريين بعد انقلاب عام ١٩٨٠ بإعادة الحياة الحزبية والمدنية ، أسس وأنصاره حزب الرفاه عام ١٩٨٣ وتولى رئاسة الحزب عام ١٩٨٧ ، للمزيد يُنظر : جلال عبد الله معّوض ، صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص٨٧-٨٨.

(٨) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الخميس – ٢٤ أغسطس ٢٠٠٦ ، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) .

(٩) علي عظم محمد الكردي ، ملامح العلاقات الإيرانية – التركية ، عهد رضا شاه بهلوي ١٩٢٥ – ١٩٤١ م (دراسة وثائقية) ، جامعة الكوفة ، كلية الأداب ، ص ١٢٣ .

(١٠) يوسف عزيزي ، مراكز القوى ، إيران وتركيا ، علاقات متعثرة ، جريدة الزمان ، العدد ١٩٣٠ ، ٢ تشرين الأول ٢٠٠٤.

(١١) **بولند اجاويد** : ولد في اسطنبول عام ١٩٢٥ والده فخري اجاويد أنهى دراسته في كلية روبرت في اسطنبول عام ١٩٤٤ درس في كلية اللغات والتاريخ عمل في المكتب الصحفي للسفارة التركية في لندن

للمدة بين ١٩٤٦–١٩٥٠ ، درس اللغة السنسكريتية وتاريخ الفن في جامعة لندن وتأثر خلال تلك المدة بالاتجاهات والافكار السياسية والاجتماعية المتعلقة بالوضعية الاجتماعية للدولة ومفهوم دولة الرفاهية وعمل بعد عودته الى تركيا عام ١٩٥٠ في صحيفة يولوس (**Ulus**) اليومية الوثيقة الصلة بحزب الشعب الجمهوري بقيادة عصمت اينونو الذي توثقت علاقته بأجاويد ودعاه للدخول في الحياة السياسية ،وفي عام ١٩٥٤ سافر الى الولايات المتحدة الامريكية وعمل في احدى صحفها ونال عام ١٩٥٧ منحة دراسية من مؤسسة روكفلر لدراسة التاريخ الاجتماعي وتاريخ الشرق العربي ودول الجوار الجغرافي والتاريخ العثماني في جامعة هارفرد لمدة ثمانية أشهر ، شغل منصب وزير العمل في حكومات انيونو، ثم أميناً للحزب بعد عام ١٩٦٥ استقال على أثر انقلاب اذار ١٩٧١ احتجاجاً على تدخل العسكريين في السياسة ثم انتخب رئيساً للحزب في ايار ١٩٧٢ ليشكل ثلاث حكومات برئاسته ، ينظر ، جلال عبد الله معوض ، صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص٩٥ .

(١٢) المعرفة ، ملفات خاصة ٢٠٠١– السياسة الخارجية الإيرانية ، الأربعاء ١٤٢٧/٤/١٩هـ – الموافق ١٧ / ٥ / ٢٠٠٦ م ، ص١٣ ، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) .

(١٣) أمال السبكي ، تاريخ إيران السياسي ١٩٠٦ – ١٩٧٩ ، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب ، الكويت ، ص .

(١٤) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، المصدر السابق.

(١٥) محمد صادق الحسيني ، من الشاه إلى نجاد ، ط١ ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص١٠٣.

(١٦) محمد عز العرب ، العلاقات الإيرانية – التركية : الدوافع والمنافع ، مجلة مختارات إيرانية ، العدد ٥١ ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية / الأهرام ، أكتوبر ٢٠٠٤ م ، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) .

(١٧) سامح همام ، العلاقات الإيرانية – التركية : بين الضغوط الإميركية ومؤتمر دول الجوار ، مجلة مختارات إيرانية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية / الأهرام ، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) .

(١٨) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، المصدر السابق.

(١٩) يوسف عزيزي ، طهران وأنقرة في رهان تحويل صراعهما الإقليمي إلى شراكة –الشاهنشاهية انفتحت على الاتاتوركية فألى أين تتجه الخاتمية ؟ ، جريدة الزمان ، العدد ١٢٤٠ ، ٢١ حزيران ٢٠٠٢م .

(٢٠)علي حسين باكير ، إبراهيم أوزتورك ، تركيا بين تحديات الداخل ورهان الخارج ، ط ١ ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، ٢٠٠٩ .

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) مهند عبد العزيز عيسى ، سياسة إيران الخارجية في عهد الرئيس علي أكبر هاشمي رفسجاني (١٩٨٩ – ١٩٩٧) دراسة تاريخية سياسية ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الأداب، ٢٠١٥ .

(٢٣) يوسف عزيزي ، طهران وأنقرة ، في رهان تحويل صراعهما الإقليمي إلى شراكة ، المصدر السابق.

(٢٤) المصدر نفسه .

(٢٥) لقمان عمر محمود النعيمي ، العلاقات التركية الإيرانية ٢٠٠٢ – ٢٠٠٨ ، جامعة الموصل ، مركز الدراسات الأقليمية ، ص ١٩٥ .

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، المصدر السابق .

(٢٩) المصدر نفسه .

(٣٠) جريدة المستقبل اللبنانية ، غول ينهي زيارته طهران بتأكيد مشترك للحفاظ على وحدة الأراضي العراقية ، العدد ١٤٩٥ ، الاثنين ١٢ كانون الثاني ٢٠٠٤ ، ص ١٢ .

(٣١)حسين علي، هل ستصبح إيران دولة نووية تخشاها الدول المجاورة لها ج ٢ ، (د.ت)، (د.م)، ص١٢.

(٣٢) المصدر نفسه .

(٣٣) صحيفة الوطن السعودية ، مباحثات إيرانية – تركية في اسطنبول حول التجاوزات الحدودية ، السنة الرابعة ، العدد (١٣٨١) ، الأحد ٢٣ جمادى الأولى ١٤٢٥هـ الموافق ١١ يوليو ٢٠٠٤م .

(٣٤) لمصدر نفسه .

(٣٥)عبد الحميد العيد سلطان ، قراءة في طبيعة العلاقات الإيرانية – التركية ، دراسات دولية ، العددان ٦٤ – ٦٥ ، ص ١٣٤ .

(٣٦)المصدر نفسه .

(٣٧) لقمان عمر محمود النعيمي ، مصدر سابق ، ص ١٦٦.

(٣٨) محمد عز العرب ، المصدر السابق .

(٣٩)عبد الله صالح ، هل اتفقت إيران وتركيا على مواجهة الاكراد ؟ مجلة العصر ، ٧ / ٨ / ٢٠٠٤ ، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) .

(٤٠) المصدر نفسه .

(٤١) محمد عز العرب ، المصدر السابق .

(٤٢) المصدر نفسه .

(٤٣)عبد الحميد العيد سلطان ، المصدر السابق .

(٤٤)المصدر نفسه .

(٤٥)المصدر نفسه .

(٤٦) المصدر نفسه.

(٤٧) المصدر نفسه.

(٤٨)المصدر نفسه.

(٤٩)عبد الله صالح ، المصدر السابق .

(٥٠) المصدر نفسه .

(٥١) المصدر نفسه .

(٥٢) محمد عز العرب ، المصدر السابق .

(٥٣) المصدر نفسه .

(٥٤)عبد الله صالح ، المصدر السابق .

(٥٥) المصدر نفسه .

(٥٦) دونالد ولبر ، إيران ماضيها وحاضرها ، ت . عبد النعيم محمد حسنين ، ط ٢ ، دار الكتاب المصري – اللبناني ، مصر – بيروت ، ١٩٨٥ .

(٥٧) المصدر نفسه .

(٥٨) المصدر نفسه .

(٥٩) المصدر نفسه .

(٦٠) يوسف عزيزي ، المصدر السابق ، جريدة الزمان ، العدد ١٩٣٠ ، ٢ تشرين ٢٠٠٤ الثاني ٢٠٠٤ م .

(٦١) المصدر نفسه .

(٦٢) ٥٦. دونالد ولبر ، المصدر السابق .

(٦٣) المصدر نفسه .

(٦٤) محمد عز العرب ، المصدر السابق .